النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر– بين الواقع والتجسيد –

The new economic model in Algeria - between reality and embodiment -

د. ناصر بوعزيز
جامعة قالمة
Email : Nacerbouaziz20@gmail.com

د. منصف بن خديجة
جامعة سوق أهراس
Email : Benkhedidjam81@gmail.com

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى استعراض مسعى الجزائر من اجل تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول العام 2030، مع تحقيق حلم الأجيال المتعاقبة منذ الاستقلال في رؤية اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير.

فالجزائر اليوم لا تعيش أزمة مالية بقدر ما تجتاز أزمة حوكمة قد تتحول إلى أزمة مالية في حال عدم توجيه السياسة الاقتصادية الحالية، وعدم تكاثف جهود القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتفافها من أجل تحقيق أهداف النموذج الجديد للنمو الاقتصادي.

Abstract : The objective of this study is to review Algerian endavor to achieve a radical change in its economic structure by 2030, in addition to realization of the dream of successive generations since independence to see a competitive, diversity and real economy capable for exportation.

Nowadays, Algeria is not facing a financial crisis as it goes through a crisis of governance, that it could be turn into a financial crisis, if the current economic policy is not conducted.moreover, the lack of intensify of political , social and economic efforts , in order to achieve the objectives of the new model of economic growth.

مقدمة:

تسعى الجزائر إلى تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول العام 2030، من اجل الوصول إلى حلم الأجيال المتعاقبة منذ الاستقلال في رؤية اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير، وذلك في ظل وضع اقتصادي متردي يتميز بالهبوط الكبير لأسعار النفط وما أسفر عنه من ضعف كبير في أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي ، حيث هبطت الإيرادات النفطية فزاد تدهور وضع المالية العامة وحدث استنفاد شبه تام للوفورات المالية العامة من أجل تمويل عجز الميزانية الكبير، وتحول رصيد الحساب الجاري تحولا حادا إلى العجز، تزامنا مع انكماش الاحتياطيات الرسمية.

أمام هذه الأزمة وتجنبا لمزيد من التدهور و التباطؤ الاقتصادي ، تبنت الجزائر نموذج اقتصادي يرتكز من جهة على مقاربة مستجدة لسياسة الموازنة[1] لتغطية الفترة 2016-2019، ومن جهة أخرى، يقوم على إستراتيجية لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في أفاق 2030.

ولدراسة هذا الموضوع والتعرض بالتحليل لمختلف جوانبه ، يمكن طرح التساؤلات الآتية:

- ماهي مميزات وخصائص الوضع الاقتصادي الراهن في الجزائر؟
- ماهو مضمون ومحتوى النموذج الاقتصادي الجديد؟
- ماهي الآليات والتدابير اللازمة لإنجاح هذا البرنامج ؟

1- مميزات الوضع الاقتصادي الحالي في الجزائر

نعمت الجزائر بفوائض مالية كبيرة بفضل أسعار النفط المرتفعة في الفترة الماضية، لكنها أصبحت تواجه مشاكل اقتصادية و اجتماعية حادة في ظل تراجع أسعار البترول و تقلص الموارد المالية بشكل كبير ، وهو ما تعكسه مميزات الوضع الاقتصادي الحالي، والمتمثلة في:[2]

- الاعتماد الكبير للاقتصاد على المنتجات البترولية إلى جانب تركيز بنية القطاع الخاص على السوق الداخلية، (صادراتها النفطية بـ97% من الموارد)

- فقطاع الفلاحة الجزائرية غير متطورة.
- السياحة شبه منعدمة، أما قطاع الخدمات فلا يزال ضعيفا.
- ضعف الإنتاج المحلي يوازيه اعتماد كلي على القطاع النفطي كمحرك للاقتصاد الجزائري.

-على المستوى النقدي يواصل الدينار الجزائري سقوطه بعدما تجاوز تداوله لأول مرة عتبة 100 دينار للدولار الواحد.

-احتياطات الدولة من العملة الصعبة فهي بدورها في تراجع مستمر، ما يهدد باستنزافها بسرعة أكبر من المتوقع، العجز الحاصل المقدر قيمته بـ30 مليار دولار.

-ضعف التحولات الهيكلية ، فرغم الاستثمارات الكبيرة التي قامت بها الدولة في القطاعات الصناعية إلا أنها بقيت دولة ريعية تعتمد اعتمادا شبه كاملا على ما تجنيه من تصدير مواردها الأولية.

-لا تعتبر الموارد البترولية في حقيقة الأمر تدفقا للموارد الداخلية في المستقبل، وإنما يمثل القيمة النقدية لمخزون معطى من رأس المال المحول من حالة احتياطيات بترولية إلى حالة أصول مالية، فالتنمية لا يمكن ضمانها إلا في حالة تحويل هذه الأصول إلى قاعدة مدا خيل دائمة.

- تعاني جل الاقتصاديات النفطية ومن بينها الجزائر من عدة إختلالات على مستوى المتعاملين الاقتصاديين وعلى مستوى المؤسسات Les institutions والتي تضاف إلى الإخفاقات التقليدية للأسواق وعدم كفاءة القطاع الخاص في تحقيق النمو والقيام بالتصنيع في الاقتصاديات الريعية[3].البحث عن الريع لا يكون فقط نتيجة الضوابط الحكومية وتدخلاتها، بل يمكن أن ينجم أيضا عن تحرير السوق وعن الخوصصة مثلما نشهده حاليا في بعض بلدان الاقتصاد الانتقالي، حيث تتجلى آثار هذا التحرير في تزايد ظاهرة الفساد وانتشارها بشكل مطرد.[4]

2- مضمون برنامج النموذج الاقتصادي الجديد:

يتمحور النموذج الجديد للنمو الاقتصادي في الجزائر على جوانب و تدابير إجرائية استعجاليه قصد معالجة الاختلالات والعجز في الميزانية ، ومقاربة للتنوع و التحول الاقتصادي من اجل الوصول إلى اقتصاد مبني على موارد مالية خارج المحروقات، يميزه التنوع و الاستقرار و الاستدامة التنموية، وتتجلى ابرز معالم هدا النموذج فيما يلي[5]:

أ- **المقاربة المستجدة لسياسة الموازنة:** يبرز النموذج أهداف رئيسية في افاق العام 2019:

- تطوير موارد الميزانية العادية لجعلها قادرة على تغطية النفقات الرئيسية للتسيير.
- خفض محسوس لعجز الخزينة خلال نفس الفترة.
- حشد لموارد إضافية لازمة من السوق المالية الداخلية

ب- **مقاربة التنويع والتحول الاقتصادي:** حدد النموذج الجديد جملة من الأهداف الدقيقة في المرحلة الثانية 2020-2030.

- تحقيق مسار نمو خارج المحروقات للناتج الداخلي الخام في حدود 6.5% سنويا خلال الفترة 2020-2030، بالإضافة مضاعفة الناتج الداخلي للفرد بواقع 2.3 مرات خلال ذات الفترة(حوالي 11500 دولار في العام 2030 على أساس الدخل الحالي)، ومضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة (من 5.3%في العام 2015 إلى 10% من الناتج الداخلي الخام عام2030).

- وهدف النموذج أيضا إلى تحديث القطاع الزراعي بما يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف الاكتفاء الغذائي، وتنويع الصادرات، إلى جانب تحول طاقوي يسمح أساسا بخفض بمعدل النصف معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة (6% في العام 2015 إلى 3% في 2030)، فضلا عن تنويع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

ويستهدف النموذج تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، وذلك من خلال ثلاثة مراحل للنمو:

- مرحلة الإقلاع (2016-2019): وهي مرحلة ستطبع برفع جميع المؤشرات القطاعية إلى المستويات المستهدفة.
- مرحلة التحول (2020-2025) : وتسمح هذه المرحلة بإنجاز قدرات استدراك الاقتصاد .

– مرحلة الاستقرار(2026-2030) : وهي المرحلة التي يتمكن فيها الاقتصاد الوطني استغلال القدرات الاستدراكية التي تراكمت ومختلف المتغيرات الاقتصادية وتوظيفها لصالح استقراره.

وتستهدف هذه الإجراءات تفعيل القطاعات و النواحي الاقتصادية الآتية[6]:

– التنويع بتنمية فروع نشاط جديدة بما يسمح باستخلاف القطاع الطاقوي والبناء والأشغال العمومية، مما يتطلب تسريع النمو، فالهدف بالنسبة للصناعة خارج قطاع المحروقات هو بلوغ 10% من القيمة المضافة في حدود 2030، ولبلوغ هذا المستوى يتطلب إنتاج قيمة مضافة صناعية بمعدل معتبر، فيما مقابل معدل نمو للقطاعات الأخرى يتراوح بين 6.5-7.4 %لقطاع الخدمات، على أساس أن حصة الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام ستتراجع لصالح قطاع صناعات الذكاء الذي سيبلغ نموه 1.7% خلال الفترة المرجعية.

– تطور إنتاجية رأس المال المستثمر و تعزيز أنظمة الاستثمار، وفي هذا الإطار يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية للعوامل التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى، وهو ما يجعل من ضرورة العمل على استهداف القطاعين الخاص والعمومي.

– الوصول إلى الملاءة الخارجية على اعتبار أن الصادرات خارج المحروقات لن تكون جاهزة إلا بعد فترة معينة. وعليه سيتم تحقيق توازن المعادلة من خلال نموذج للفعالية الطاقوية وتنمية الطاقات المتجددة لتوفير فائض طاقة احفورية قابل للتصدير، ومن جهة ثانية تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات من مصادر زراعية وصناعية و خدماتية.

3– التدابير اللازمة لإنجاح هذا البرنامج:

إن تجسيد مضمون النموذج الجديد للنمو الاقتصادي من اجل إرساء دعائم اقتصاد يليق ببلد بحجم و قدرات الجزائر المادية والبشرية، يقتضي اتخاذ خطط وتدابير مستقبلية، مع ضرورة تجسيدها على ارض الواقع بالتركيز على النواحي الآتية[7]:

– القيام بإصلاحات هيكلية عميقة، إذ لا يمكن في أي حال من الأحوال الإبقاء على نمط التفكير القديم واعتماد السياسة الاجتماعية والاقتصادية التي تعود إلى حقبة السبعينات، فالمطلوب هو مواكبة التطورات الحاصلة في العالم وخلق شعب إنتاجية جديدة كتطوير الطاقات المتجددة والبيوتكنولوجيا.

– عصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات، وكذا عبر تحقيق ما مسماه الانتقال الطاقوي المفضي إلى التحرر من التبعية للمحروقات، من خلال تخفيض استهلاك الطاقة إلى النصف وتطوير مصادر طاقوية بديلة[8].

– تحفيز المقاولاتية في الجزائر.

– تقييم للاستثمار الخاص خارج المحروقات، من خلال مراجعة سريعة لنظام الاستثمار الوطني.

– إصلاح للنظام البنكي، وتطوير سريع لسوق رؤوس الاموال.

– تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي وإدماجه .

– ضرورة تجاوز التباهي بالإمكانيات والمقومات السياحية إلى بناء قطاع سياحي فعال مولد للثروة.

– وضع مسالة الأمن الغذائي و تطوير القطاع الزراعي كهدف استراتيجي وذلك عن طريق تطوير الصناعات الغذائية بما يتماشى مع المورد المحلي و خصوصيات كل منطقة، والبحث ضمن السبل العلمية الممكنة لترقية طرق الزراعة المروية وزيادة رقعتها؛ الأمر الذي من شأنه المساهمة في إعادة تأهيل المستثمرات الفلاحية ذات الصبغة العائلية، والعمل على تشجيع المنتوج المحلي بما يتماشى مع الخصائص المناخية و نوعية التربة في كل منطقة [9].

– استغلال الطاقات البديلة كمصدر للطاقة أو الغاز لبعث النشاط ألفلاحي.

– منح عقود الملكية للفلاحين المستثمرين.

– العمل لضمان وصول برامج الدعم الفلاحي للفلاحين الحقيقيين وتطوير سبل تخزين المحاصيل والمنتجات الزراعية بما يضمن عدم تعرضها للتلف.

– حكامة النموذج الاقتصادي الجديد عبر نظام وطني جديد للاستثمار، ونظام وطني للإحصاء، مع تقييم السياسات العامة، علما أن السياسات الاقتصادية مآلها الفشل إذا لم توضع بين أيدي إدارات ووكالات تنفذ بفاعلية، وبين التشريع والواقع فجوة، سببها الرئيس ضعف الحوكمة.

خاتمـة:

لقد مثَّلت إيرادات المحروقات والجباية البترولية في الجزائر، ولسنوات عديدة مصدراً مهماً لتطوير المشاريع، خاصة ما تعلق بالبنية التحتية، حيث العوائد كبيرة ومتعددة تشمل مراحل الحقل النفطي كافة؛ وهي: الترخيص، والاستكشاف، والتثمين، والتطوير والإنتاج، والإخلاء، لتتعداها إلى ضرائب أخرى؛ كحق الدخول وحق الإيجار، وكذا الضريبة على الدخل؛ إذ تراجعت اليوم متأثرةً بتخفيض الإنتاج وانخفاض الأسعار، و في ظل هذه الوضعية عمدت الجزائر الى تبني نموذج جديد للنمو الاقتصادي ، إلا أن هذا النموذج لا يمكن أن يكون حلا بمعزله، بل يجب أن يرفق بإجراءات و إصلاحات جريئة و صريحة أهمها:

– ضرورة توجيه السياسة الاقتصادية الحالية، وضرورة التفاف القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حول هذا النموذج.

– إعادة النظر في النظام المصرفي ومحاربة البيروقراطية وحل المشاكل المتعلقة بالعقار وتحسين مناخ الأعمال .

– إعطاء الأولوية في الاستثمار للإنتاجية الشاملة دون التفريق بين القطاعين العام والخاص، مع ضرورة إصلاح المنظومة المالية والمصرفية مع إعادة النظر في تسيير العقار الصناعي.

– عدم ربط مسالة الإقلاع الاقتصادي بزيادة الجباية ورفع الضرائب فقط ، حتى يرقى النموذج المقترح إلى أن يكون خطة إستراتيجية استجابة لمفهوم التخطيط الاستراتيجي.

– ضرورة استدراك النقائص في النموذج المقترح بعدم تغييب العنصر البشري ومفهوم اقتصاد المعرفة، من خلال خطة اقتصادية تُبنى على المعرفة والرقمنة، كما يجب ان تستجيب الجهة التي ستتولى تنفيذ النموذج الاقتصادي للمعايير الرقمية والتقنية العالمية.

المراجع و الهوامش:

1- مراد ملاح: النموذج الاقتصادي الجديد بالجزائر ، http://www.huffpostarabi.com ، تاريخ التصفح :2017/04/22.

2- ناجي بن حسين: التنمية المستدامة في الجزائر و حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد، مجلة الاقتصاد والمجتمع العدد5 ،2008.

3- ناجي بن حسين ، المرجع نفسه.

4- عرفان الحق: تنظيم المشروعات والتغيرات التكنولوجية والقدرة التنافسية الدولية، الفصل الثالث من القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية، صندوق النقد العربي، سلسلة بحوث 7أكتوبر 1999 أبوظبي .ص - 90 .

5- عبد الوهاب بوكروح: توصيات لمواجهة الأزمة وتحقيق الإقلاع ،بتاريخ:2017/04/30 http://aljazairalyoum.com،

6- عرفان الحق: تنظيم المشروعات والتغيرات التكنولوجية والقدرة التنافسية الدولية، مرجع سابق.

7- مبتول عبد الرحمان: الجزائر لا تعيش أزمة مالية، http://sahafaty.net/news8674312.htm تاريخ التصفح 24 أفريل 2017.

8- مبتول عبد الرحمن، المرجع السابق.

9- ولد الصديق ميلود: بدائل حيوية أمام الاقتصاد الجزائري، http://aljazairalyoum.com ، تاريخ التصفح 09 أفريل 2017.